# أفكار أوليّة حول استراتيجية الخروج من اليمن

## تقييم المسار السابق والحالي:

1 أي حرب، أو عمليات عسكرية، يستلزمها بالضرورة التأكد على ثلاثة أمور: وضوح أهدافها السياسية، وأن تكون هذه الأهداف خادمة بشكل موضوعي لإطار الأمن القومي للدولة (حماية مصالحها الحيوية وتحجيم العدائيات في الإطار الإقليمي الأوسع)، وأن تكون ممكنة التحقق استراتيجيا عبر إدارة مصادر القوة. وهذا يحكم على نمط الاستراتيجية العسكرية المختارة وماتحتها من دوائر عمليات وتكتيك.

2 بتطبيق هذا على عمليات (عاصفة الحزم).. فما يظهر أن ثمة ثلاثة أهداف كانت حاضرة في ذهن التحالف،

أ. توصيل رسالة إكراهية Coercive لإيران في إطار الاحتراب الإقليمي لتقليل مستوى عدائها وتدخلها (وربما دفعها لتفاوض على الملفات العالقة. والفارق بين الإكراه والردع، أن الأول يستخدم نمط أدنى من القوة العسكرية لتخفيف مستوى التصعيد العدائي عند الخصم بشكل أوسع، أم الردع فهو فقط التهديد باستخدامها.

ب. كسر سيطرة الحوثي على شمال اليمن، ومنع سيطرته على عدن، وإنشاء نظام موالٍ – أو دفعه للتفاوض تحت الضغط العسكري لتحقيق ماسبق.

ج. استغلال الفرصة لتشكيل إطار لتحالف عسكري عربي، ليس فقط خادما لحرب اليمن، ولكن لتطوير صيغة رادعة أمام إيران إقليميا، ومحاولة لملء الفراغ الدفاعي الناشي عن تراجع الالتزام الأمريكي منذ 2009.

3 بتقييم هذه الأهداف من حيث خدمتها لمصالح الأمن القومي فإنها تبدو مناسبة.. ولكن الخرق الأساسي بها أنها كانت غير ممكنة بالمسار الاستراتيجي الذي تم تبنيه، وهذا كان واضحا منذ البدء. للأسباب التالية:

أ. لكي تتحقق الرسالة الإكراهية-الردعية لإيران فهذا كان يفترض حصول حسم عسكري وسياسي سريع وقليل التكلفة باليمن.. ولو أصبح اليمن مستنقعا للسعودية ويزيد مستوى العدائيات، فإن الرسالة تنعكس على السعودية.

ب. الخيار العسكري المتبع، سواء بالدعم الجوي والتسليحي للقوات المحلية التابعة للحكومة الشرعية أو المجلس الجنوبي، أو حتى التدخل البري شمالا، فهو لايمكن أن يقود إلا لتعويق التحرك العسكري للقوت الحوثية في أرض مكشوفة. أما استعادة السيطرة على صنعاء فيبقى خيارا شديد الصعوبة، وأكثر إشكالا منه هو نزع الحوثي من موطنه الأصلي بالشمال. والمأزق – أن محضن الحوثي شمالا بتحصينه الجغرافي والشعبي والأيديولوجي، ليس فقط عصيا على الحرب التقليدية ولكنه في خاصرة السعودية كتهديد غير نظامي وصاروخي وبالطائرات غير المسيرة. وأي ضغط عسكري عليه يصل لدرجة الحراجة سيرفع مستوى التصعيد العدائي من قِبله.

ت. وفوق هذا – فوجود التناقضات بين أطراف التحالف الأصيلة (السعودية والإمارات) على مستوى المصالح والأهداف، فضلا عن غياب الإرادة والمُكنة لتطوير التحالف العسكري العربي ابتداء كإطار دفاعي بديل للخليج، فكذا له أثر عسكي على التدافع الإقليمي ومصداقية الردع أمام إيران.

4 التطورات الحاصلة في العامين الفائتين، أوضحت بجلاء المأزق الموجودة به السعودية، وارتفاع ثمنية الخروج من مستنقع

اليمن، بأقل التكاليف. فبالرغم من النجاح مبدئيا من منع سقوط عدن، وحتى بتحويل السياسة السعودية إقليميا لموقف أكثر هدوءا وتقبّلا لفكرة عدم إمكانية الحسم في ملفات سوريا والعراق والبحث عن أنماط استيعابية للنظم بها لتقليل فرصة تدخل الإيراني، وحتى القبول مبدئيا بحوارات جادة مع الإيراني لتقليل التوتر إقليميا (بوساطات عراقية وغيرها).. فإن مظاهر الخلل الاستراتيجي تفاقمت على المدى الزمني:

أ. تضعضع الوضع العسكري لصالح الحوثي، كما تجلّى مؤخرا في عملية مأرب، والاقتراب من السيطرة على المقاطعة.

ب. هناك مشكلات تم تحجيم بعضها، ولكنها عرضة للتفجر باختلال الميزان العسكري والسياسي المفاجيء (الحديدة، تعز، الخلاف بين الحكومة والمجلس الجنوبي).

ج. تكرار العدائيات الصاروخية وبالطائرات المسيرة للداخل السعودي، وبالرغم من تطوّر قدرة على الدفاع الصاروخي، ولكن الأثر النفسي شعبيا وسياسيا عالٍ، ومكّن الحوثي في فرض معادلة لتوازن الردع (بالأخص للتحكم في التصعيد الجوي بالشمال، وإن ربطها بالحصار البحري والمطار).

د. الخلل الذي تسبب في اتساع الهيمنة الإقليمية لإيران خصوصا في سورية والعراق قد حصل بالأخص بعض فشل تجربة الثورة السورية وتجربة داعش التي حوّلت المنظور الدولي لخطر آخر وأعطت فرصة لتطوير الميليشيات الموالية بالعراق، بالأخص مع الانسحاب الأمريكي وإن مثّلت بعض التطورات (سواء الانتفاضة الشعبية العراقية ومتوالياتها السياسية وإن تكن محدودة، أو زيادة التواجد الروسي بسوريا ومتواليات إعادة رسم الخطوط الحمر فيها بين الأطراف الدولية والإقليمية) حاجزا طبيعيا.

ه. الخسارة الكبيرة بالمقياس السياسي (السمعة الدولية للحرب وأطراف التحالف) تبعا للحملة الجوية غير المنضبطة والتي أسفرت عن حصيلة غير معتادة من المدنيين. وهذا أدى – بالإضافة لمسائل أخرى – لموقف شديد العدائية أمريكيا (كونجرس وبايدن) ضد الحرب على اليمن بالأخص. وإن كان موقف بايدن تحوّل بعض الشيء بسبب التعنت الحوثي أمام مبادرة السلام السعودية في مارس 2021 بالرغم من إلغاء تصنيفه أمريكيا كحركة إرهابية. والدافع خلف الحوثي هو محاولة الاستفادة مما يراه تصاعدا في تمدده العسكري في قطاع مأرب مع عدم قدرة السعودية على تغيير السياق الاستراتيجي العام.

و. وبمنطق استراتيجية مكافحة التمرد، فإن ذات الحملات الجوية بضعف تمييزها وعدم التدقيق في بنك الأهداف المستهدفة والحصيلة المدنية الواسعة لها - أفادت الحوثي كثيرا في خطابه الإحمائي داخليا، وإفقاد التحالف شرعية سياسية وأخلاقية عند قطاع يمني. وبالرغم أن استراتيجية مكافحة التمرد أوسع كثيرا من الأداة العسكرية – فضلا عن الحملات الجوية، فإن لتوظيف القوة الجوية أدوارا نوعية سواء في الدعم التكتيكي، أو الضربات الإجهاضية أو الإيذائية لمفاصل القيادة والسيطرة لحركة التمرد خصوصا لتحولها للنسق الهجين كتركيبات وتكتيك. وهذا يقتضي حرصا شديدا في قواعد الاستهداف وتقييمه كأثر وجدوى.

## أفكار لصياغة استراتيجية خروج:

بالإضافة لضرورة المراجعة الجذرية للفرضيات السياسية والاستراتيجية والعسكرية التي قامت عليها الحملة، وتمحيص التبادلية بين مستوى الأهداف والخيارات الاستراتيجية والأداة العسكرية، فإن هناك مبدأين جوهرين لابد الالتفات لهما بحرص:

أ. لايمكن التوصية باستراتيجية تفصيلية بدون تضمين القرار والإرادة السياسيين للتحرك في تغيير جذري في المسار، وبدون إلمام كثيف بتفصيلات الوضع العسكري والديبلوماسي والإمكانات المتاحة أو التي يمكن توفرها. ولهذا – فأقصى ما يمكن التوصية به هنا هو خطوط عامة لاستراتيجية جديدة، ويبقى التمحيص وفلترة الخيارات وبرمجتها في مسارات عمل عالة بشكل كلي على ماسبق ذكره.

ب. العِبرة هنا ليست في صياغة استراتيجية ما، مهما تكن جودتها وإحاطتها، ولكن تكوين إطار معرفي ومؤسسي وتطبيقي يكون معنيا بتخليق هذه الاستراتيجية ومراجعتها الدورية. هذا ليس فقط بسبب مانعلمه عن طبيعة الاستراتيجية شديدة التغير تبعا لتطورات البيئات العسكرية والسياسية ومفاجآتها وما تقدمه من فرص وتهديدات (كما قال مولتكة قديما: لا تصمد أي خطة للحرب الاشتباك الأولي)، ولكن أيضا لطبيعة الاستراتيجية المقترحة واعتمادها بشكل كبير على الوصول لحالة ردع تقليدي وما يستلزم صنعها من مراجعة دورية للآثار واستجابات الخصم وإعادة تعيير ميزان الردع والإيذاء تبعا لذلك.
وهذه النقطة بالأخص تقتضي – إما التحول المطلوب في تطوير مجلس للأمن القومي بما له من لجان خاصة بالقيادة الاستراتيجية وتقديم آراء منهجية دورية لسلسة القيادة السياسية بالأخص، أو على الأقل – تشكيل مجلس كفؤ بمرجعية معرفية وخبراتية متكاملية للتصدي لتمحيص استراتيجية اليمن ومراجعتها دوريا – كذلك بالصلة المباشرة مع القيادتين السياسية والعسكرية.

والرؤية الاستراتيجية هنا ترتكز على شقين: عاجل وممتد.

## الشق العاجل للاستراتيجية:

والمقصود المباشر به **هو تمتين الحاجز الدفاعي والردعي ضد العدائيات الموجهة للداخل السعودي ومصالحها الحيوية** (بالأخص البحر الأحمر)، وبدرجة أقل ضرورة – **تحسين الظرف السياسي والعسكري لتحريك عجلة التفاوض الأفضلي.**

المطلوب الأولي هنا، هو بناء واستدامة صيغة من الردع الإنكاري (الدفاع) والعقابي Punitiveضد الحوثي تمنعه من التهديد المباشر للفضاء الحيوي السعودي بطائرات مسيرة أو صواريخ.

**وفي هذا الردع التكتيكي هناك متطلبات:**

أ. صيغة ردعية واضحة، بخارطة تصعيدات عقابية (يكون التدقيق فيها لمنع أي استهدافات مدنية مباشرة وغير مباشرة)، ولكن تشمل مواقع القيادة والسيطرة، والقيادات السياسية والعسكرية، وعمليات خاصة نوعية في القطاع الشمالي.
ب. صعوبة بناء الردع التقليدي هو الاحتياج دوريا لتجديده، والمبادرة التلقائية والتصلب في التحرّك تبعا لتجاوز الخصم في التجاوز عليه.
ت. كذلك يحتاج الردع لضبط في مخروطه التصعيدي، تبعا لإدراك مواقف وردود الفعل تجاه نثرياته، وهذا يقتضي لجنة متابعة مستمرة في تعديل قواعد الاشتباك وتوسعتها أو تخفيضها، وتطوير الرسائل الردعية (بتوسعة الخط الأحمر أو تصاعد في الاستهدافات وبنك الأهداف الجوية، تمازجا مع الخط الديبلوماسي.. هذا الخط فوق القيام بمفردات الجهد الديبلوماسي في الاستراتيجية الشاملة، فهو – بشكل مباشر أو عبر وسطاء – هو أداة نقل وإعادة تطوير الرسالة الردعية والمساعدة في قراءة آثارها.

ث. تطوير الاهتمام بمنظومة الدفاع الصاروخي بأبعادها المختلفة مؤسسيا ومواردیا (الردعي وقد سبق ذكره، والإجهاضي بالاستهدافات المباشرة لأماكن الإطلاق والتشبيك والدمج المعلوماتي بين دوائر الاستخبارات والحرب الالكترونية والعمليات الخاصة والطيران، والإيجابي بتطوير وتكاملية أطر الدفاع الصاروخي ضد القصيرة ومتوسطة المدى وبتنويع بطاريات الصواريخ عبر خيارات توسعة باتريوت 3، والحصول على ثاد، في مقابل S300.. بمنطق التحايل على الابتزاز الأمريكي وكذلك الاستفادة من سياسة بايدن المعلنة حول اليمن بتمتين الدفاع عن السعودية عبر طرح فرصة لتغيير الاستراتيجية السعودية – فضلا عن الدفاع السلبي في المطارات والمناطق العسكرية والحيوية)

**أما تحسين ظروف البيئة السياسية والعسكرية،** لإعادة طرح المبادرة الديبلوماسية في ظروف أفضل، فهذا يشمل خطوات بعينها:

أ. دراسة الخيار الخاص بتمتين الوضع الدفاعي في قطاع مأرب عملياتيا.. وهو كنمط يعطي أفضلية للمزاوجة بين استخدام لواء إبرار جوي، ومفارز من كتيبة القوات الخاصة، والدعم الجوي التكتيكي لكليهما في تصفية التشكيلات المهاجمة في بيئة مكشوفة، ومساندة محلية.. والدمج العملياتي بين السور الدفاعي، والقفزات الإجهاضية للتشكيلات، مع التدخل الجوي لقطع خطوط الدعم والإمداد في محيط قطاع مأرب.
هذا الخيار من ناحية ليس بالضرورة المطلوب منه حسم معركة مأرب، ولكن يفيد أولا في تحسين البيئة وإجهاض فرضية الحوثي بتقدمه المحتم مما يجعله رافضا للتعامل الإيجابي مع الديبلوماسية. وثانيا في دعم الرسالة الردعية العامة فيما يتعلق بمصداقية الردع (الصلابة السياسية للسعودية فيما يتعلق بالفعل العسكري المحسوب ولو لأهداف غير متصلة بالضرورة بالبيئة الداخلية ولكنها حيوية)، وكذلك ما يصل منها للطرف الإيراني. ويستلزمه تمهيدا دبلوماسيا استفادة من تحول نسبي في التقييم لحكومة بايدن، وكذلك استراتيجية عملياتية للخروج.

ب. تطوير الحوار مع الإيراني على ملفات التدافع الإقليمي ومن ضمنها اليمن، وضمن إطار خليجي أوسع (هذا شديد الحيوية في مقابل التحرك الفردي معها).. وهو وإن كان من أهم ملفات الشق البنائي في الاستراتيجية ولكن أي تقدم فيه تكون له فوائد مباشرة.

ج. هناك حاجة لمراجعة الاستراتيجية الإعلامية والسياسية تعيد من مركزية الشعب اليمني وحماية مصالحه، والقيام بمراجعة ومبادرات تصحيحية وتعويضية عن الحملات الجوية في السنيّ الأولى للحرب بما لها من فاتورة بشرية. والتأكيد على عدم استهداف أصيل لأي مكوّن يمني، ودفن أي نفس طائفي، والتعامل مع الحوثي على أنه طرف أصيل في الساحة اليمنية، وعدم الإلحاح على مسألة الشرعية ولكن استعادة الدولة اليمنية ضمن أطر عادلة وقواعد حسن جوار.

د. تدعيم الحصار البحري الذكي فيما يتعلق بزيادة النشاط البحري المُراقِب والإجهاضي، ولكن تقليل الفترة الزمنية لتفتيش السفن الآمنة والاقتصادية. وهذا يقتضي في الخط البنائي كما سيأتي زيادة الاهتمام ببنية القوات البحرية في هذا القطاع.

المتطلب الأخطر في هذا الشق العاجل للاستراتيجية – بعد الإرادة السياسية وتشكيل إطار مؤسسي لتنفيذها وتطويرها، هو **الاستفتاح الإعلاني لها ليظهر أنها شق نموذج مستجد في السياسة العسكرية والديبلوماسية والإعلامية للسعودية.** هذا جوهري في استدعاء الاهتمام – من قبل الخصم والأطراف – أن هناك رسالة ردعية سيتم بنائها والمحاسبة عليها فور

تصديرها (ترميم مساحة المصداقية في الإرادة والقدرة السعودية)، ولكن كذلك بمسار سياسي وأخلاقي مختلف في التعامل مع حرب اليمن.

## الشق البنائي والممتد للاستراتيجية:

هو يرتكز على ثلاث دوائر: اليمنية، الإطار الإقليمي، القابلية الداخلية.

**أولا اليمنية:** هدف إنشاء نظام موالي بالطريقة المُتخيّلة أول عاصفة الحزم لا يمكن إلا بحسومات عسكرية وسياسية كاملة كان محققا منذ البدء استحالتها بالظروف القائمة. وبالأخص - فإن فشل الدولة اليمنية أشبه بقدر محتوم دون تجديد اجتماعي وسياسي كامل قد يقتضي عقودا، وقد تكون انتفاضة 2011 فرصة ضائعة له بسبب التدخلات وفساد النخبة السياسية القائمة حينها، والضمور العربي أن يقم بدور راعٍ للتحول السياسي الجاد والضابط الأمني عبر قوات حفظ سلام لمواجهة الاختلالات الأمنية في أولها.

ولكن هدف السعودية المُمكن، **هو محاولة إنشاء صيغة دولة وطنية، لها درجة حد أدنى من الوظيفية ولا تُمثّل إطارا تهديدا أمنيا للداخل السعودي والبحر الأحمر.** وهذا الهدف من مقتضياته درجة (تتسع وتضيق) من استيعاب الحوثي، بالتزاوج مع الاستراتيجية الردعية، والانتقال تدريجيا من مخروط العدائية للتقارب حسب تغيير السلوك الحوثي. بمعنى أدق: تقليل الاعتمادية والتوظيف الإيراني له في ساحة النزاع الإقليمي. وهذا يقتضي:

أ. نجاح معقول في بنود الاستراتيجية العاجلة وخصوصا الردع وتحوير هوية الصراع باليمن.
ب. حلحلة الإشكال الإقليمي مع الإيراني وهذا سيقلل من فرصة التوظيف ويقلل بالتالي من فرص الاعتمادية عند الحوثي.

ج. التعايش مع صيغة يمن بهيمنة حوثية في الأمد القريب، وبمنطق استيعابي وتقبلي يستفيد من المراجعة في السياسة السعودية والدور الإنساني والتعويضي، مع القيام بدور يقترب تدريجيا من الوساطة والمصالحة الداخلية، ولكن فقط مع نجاح المنطق الردعي والدفاعي لكي لا يتحول الأمر لمنطق ابتزاز ولو ظاهري.

د. إشراك الأطراف العربية في مسار المصالحة وإعادة بناء الدولة وحفظ السلم الداخلي (وبالأخص – مصر والعراق، والأردن، والجزائر).

**ثانيا) الإطار الإقليمي:**

هناك فرضية لابد من تصحيحها وهي حتمية وصفرية العداء مع الحال الإيراني، حتى بالنظر لطبيعة النظام الإيراني ومحركاته المتمثلة على الترتيب في الحفاظ على بقاء النظام، وتمديد الهيمنة الإقليمية، وتوظيف والانفعال بالبعد الأيديولوجي المذهبي والإسلامي العام. الفرضية البديلة هو التعامل مع إيران بمنطق التدافع الإيجابي أو التقارب الخشن – مزيجا من التدافع على المساحات والتقارب وخفض مستوى التوتر. والمنطق التدافعي فيه يقوم على:

أ. تفكيك زوائد التدخل الإيراني، عبر تغيير في مجمل السياسات العربية تجاه ملفات سوريا واليمن والعراق ولبنان، وكذا المقاومة، لتتجه لنمط استيعابي وإحلالي، وتخفيض مستوى الأزمة وليس تصعيدها، والوصول لصيغ تفاهم سياسية وتكريس

الفكرة الوطنية، وبشكل حتمي: **ضرورة بناء قوات حفظ سلام عربي مرتبطة بأجندة غير منحازة سياسيا لتفكيك الأزمة وإعادة بناء الدولة**، وبما يُقلل من تدخل كل الأطراف.

ب. تطوير النسق الردعي – سواء بالإنكار Denial (وهذا يشمل الاستقلال الدفاعي بالخليج وما يقتضيه من تطوير للبيئة الاستراتيجية الداخلية كما سيأتي والتعامل الإيجابي عبر عريضة محددة من مطالب الإصلاح السياسي والدفاعي ومرحلية التكامل الدفاعي وفي التصنيع العسكري وتوحيد العقائد القتالية ومستويات التعليم العسكري خصوصا مع المصري والأردني والجزائري - تعديل جذري كذلك في السياسة الداخلية الخليجية عبر تطوير لشرعية سياسية بفرضيات مستجدة الحاجة لها ماسة نظرا للظروف العامة بالمملكة، وبالأخص فيما يتعلق بالمكون الشيعي الداخلي مما يقلل فرصة الإيراني في توظيفه مستقبلا)

وفي ذات السياق تأتي جوانب الدفاع الباليستي كما سبق ذكرها، ولكن أيضا تطوير المنظومة القتالية كعقيدة وتركيب قوات وتسليح خاص (زوارق صاروخية، وكوماندوز وحرب الكترونية) وصاروخي لعمليات الأمن البحري ومكافحة حرب العصابات البحرية.. وهذه نقطة شديدة الحيوية في المسار الأمني العام وليس فقط كمنطق ردع إنكاري.

أو الردع الإيذاء Punitive(تطوير منظومات الصواريخ كمشتريات وتجديد وبنى تصنيع عربي مشترك - وأيضا موضعتها ضمن استراتيجية كلية متعددة الطبقات والأدوات التكاملية ومنطق استراتيجي وعملياتي مناسب)

3 التوقف مطلقا عن أي سياسات تتوهم نجاعة التقارب مع إسرائيل، وبالعكس – فالسياسة الخارجية والإعلامية فضلا عن الدفاعية – لابد أن تُعيد مركزية القضية الفلسطينية – كعنوان لمجمل الصراع العربي الإسرائيلي – والتدافع الإيجابي مع الإيراني تجاهه.

**البيئة الداخلية:**

تطوير القابلية الاستراتيجية معرفيا ومؤسسيا وتطبيقيا على صياغة وتطبيق تحريك مصادر القوة في مساحتي الأمن القومي والدفاعي، والتطوير المنهجي والإصلاحي في البنية العسكرية لتقترب من مستوى الاكتفاء الذاتي، والدخول بمنطق كفؤ في سياسة تحالف دفاعي إقليمي عربي.

**أ. تطوير القابلية الاستراتيجية –** معرفيا عبر تطوير مساحة التعليم الاستراتيجي بالأخص على مستويات كليات – أجنحة الحرب العليا والدفاع الوطني (الأخيرة تشمل الصف القيادي المدني كذلك)، مع تطوير في هيكلية التعليم من حيث توطين المنهاج التعليمي وإنباته ليتناسب مع البيئة المحلية والأسئلة الاستراتيجية، وتطوير الكادر التعليمي كأفراد ونظم.
ومؤسسيا عبر تطوير مجلس للأمن القومي، وإعادة هيكلة منظومة القيادة العسكرية بما يناسب البيئة المحلية كذلك، وبما يحافظ على إطار يقلل من التحيز للأسلحة مع تدعيم فكرة الأركان المشتركة وحضور في معرض تخليق الاستراتيجية الوطنية على المستوى السياسي، وتأكيد المركزية على المستوى الاستراتيجية. وكذلك – تطوير وزارة الدفاع بما يشمل التمدين في الخط الإداري والاقتصادي، مع تدعيم الخط الفني بذوي الخلفية العسكرية والاستراتيجية. والتحرك تدريجيا ولكن بتصميم نحو الاستقلال الدفاعي الكامل مؤسسيا، وفي مرحلة أولية – بتنويع منطق الاستشارة الدفاعية ليتجاوز طرف خارجي وحيد.

وتطبيقيا عبر إرساء عرف صياغة الاستراتيجية الوطنية والعسكرية ومراجعتها دوريا، وانطباعاتها التلقائية على تطوير البنية الدفاعية تبعا لذلك.

**ب. تطوير وتحوير القدرة القتالية..**

وهذا يشمل قضايا جوهرية مثل.. إعادة الاعتبار للحس القتالي داخل القوات المسلحة كعنوان معنوي وتدريبي وخارطة تجنيد وترقّي، وإعلاء معايير العنفوان القتالي والمبادأة على مستوى القيادة التكتيكية، والفن العملياتي والتعليم العسكري الأعلى والاستراتيجي وفلسفة القيادة بالمهام في القيادات الوسيطة والعليا.

دراسة أنماط من التجنيد الإجباري ال smart، ضمن مشروع للخدمة الوطنية لأصحاب المؤهلات ودونهم، بحوافز مادية، ومنح للترقي التعليمي والمهني بعد الخدمة.

تطوير منظومات البحوث العسكرية، ودروس الحرب، وربطها بمستويات التعليم العسكري الأعلى والاستراتيجي، وكذلك بعملية صناعة ومراجعة العقيدة القتالية، وإنشاء مكتب جامع لكل هذا ضمن رئاسة الأركان أو القيادة المشتركة العامة داخل وزارة الدفاع.

مراجعة شاملة لكل من: العقيدة القتالية، واستراتيجيات التسليح، والتصنيع العسكري، وتركيب القوات، والنمط التنظيمي – تبعا للاستراتيجية العسكرية، وبما يخدم أنماطا تعاضدية وتكاملية (سواء بين التصنيع والاستيراد، التصنيع المحلي أو العربي) ويخدم فقط المتطلب الاستراتيجي العسكري وظروف البيئة المحلية (هذه لا يمكن استساخها من دولة أخرى!!)..
في هذا – مهم التركيز على منظومات الدفاع الصاروخي وتكامليتها، الكوماندوز البحري، إنشاء قوات للرانجرز، الحرب الالكترونية والسيبرية، مع إعادة صياغة لمنطق التوظيف الاستراتيجي للقوات البرية وترسيخ عنصر الحرب المشتركة على مستويات الاستراتيجية والعمليات والتكتيك.

ولله الأمر من قبل ومن بعد،

د. محمد بريك
ديسمبر 2021